

PROVISIONAL

S/PV.3200
18 April 1993

ARABIC

مجلس الأمن



محضر حركي مؤقت للجلسة الثالثة آلاف والمئتين

المنعقدة بالمقر، في نيويورك،
يوم السبت، ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢، الساعة ٢٢/٥٠

(باكستان)	الرئيس : السيد ماركر
السيد فورونتسوف	الأعضاء : الاتحاد الروسي
السيد يانيز بارنويغو	اسبانيا
السيد ساردنبرغ	البرازيل
السيد علهاي	جيبوتي
السيد جيسس	الرأس الأخضر
السيد شين جيان	الصين
السيد مريميه	فرنسا
السيد أريا	فنزويلا
السيد السنوسي	المغرب
السيد ديفيد هني	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
السيد أوبراين	نيوزيلندا
السيد إردوس	هنگاريا
السيدة البرايت	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد ماتانو	اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations plaza على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠تأبين رئيس جمهورية تركيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : علم أعضاء مجلس الأمن بباليغ الأسف بوفاة رئيس جمهورية تركيا اليوم بصورة مفاجئة، فخامة السيد تورغوت أوزال. لقد كان الرئيس أوزال ملتزما بالتزاما عميقا بممثل الأمم المتحدة وقضية السلم العالمي. والمجتمع الدولي يشعر بباليغ الحزن على فقده. وبالنيابة عن مجلس الأمن، أود أن أعرب عن تعازينا العميقة لحكومة وشعب تركيا ومواساتنا القلبية لأسرة الفقيد. أدعو أعضاء المجلس الآن للوقوف دقيقة صمت حدادا على الفقيد.

وقف أعضاء المجلس دقيقة صمت حدادا على الفقيد.

إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال.الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى

الأمم المتحدة (S/25622)

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لباكستان

وجيبوتي والرأس الأخضر وفنزويلا والمغرب لدى الأمم المتحدة (S/25623)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ المجلس بأبني تلقيت رسالة من ممثل

البوسنة والهرسك، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس، ووفقا للممارسة المعتادة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شاكر (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقلبت أيضا طلبا مؤرخا ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢

موجها للمجلس من السفير دراغومير دجوكتش للتكلم أمام المجلس. وبموافقة المجلس اعتزم دعوته ليشغل مقعدا على طاولة المجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السفير دجوكتش مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بموافقة المجلس ووفقا للمادة ٢٩ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس أوجه دعوة للسيد سايروس فانس، الرئيس المشارك للجنة التوجيه للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن استجابة للطلبين الواردين في رسالتين مؤرختين ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢ إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة لفرنسا وباكستان وجيبوتي والرأس الأخضر وفنزويلا والمغرب، الوثيقتين S/25622 و S/25623 على التوالي.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/25558 التي تتضمن نص مشروع قرار تقدمت به اسبانيا وباكستان وجيبوتي والرأس الأخضر وفرنسا وفنزويلا والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى التغييرات التالية لإدخالها على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/25558 في صيغته المؤقتة. في الفقرات ٨ و ١٠ من المنطوق، ينبغي الاستعاضة عن كلمة "خمسة عشر" بكلمة "تسعة".

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا تقرير الأمين العام عن أنشطة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا؛ وتقرير الأمين العام عن جولة نيويورك لمحادثات السلام الخاصة بالبوسنة والهرسك؛ وتقرير الأمين العام عن أنشطة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا وعن أنشطة الأفرقة العاملة؛ وتقرير الأمين العام عملا بقرارات مجلس الأمن ٨٠٢ (١٩٩٣) و ٨٠٧ (١٩٩٣) و ٨١٥ (١٩٩٣)، الواردة في الوثائق S/25221 و S/25248 و S/25403 و S/25479 و S/25490.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: الوثيقة S/25546 وهي رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة لاسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والوثيقة S/25322، وهي رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لأوكرانيا وبلغاريا ورومانيا لدى الأمم المتحدة، والوثيقة S/25551، وهي رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال الموقت للبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، والوثيقة S/25566، وهي رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، والوثيقة S/25580، وهي رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة لاسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، والوثيقة S/25604، وهي رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة لباكستان وجيبوتي والرأس الأخضر وفنزويلا والمغرب، والوثيقة S/25605، وهي رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة، والوثيقة S/25607، وهي رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال الموقت للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة.

وتلقى أعضاء المجلس أيضا نسخاً من رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة ستصدر كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/25619؛ ورسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة ستصدر بوصفها الوثيقة S/25624.

وفتاً للمقرر الذي اتخذ في وقت سابق من هذه الجلسة وبعد دعوة السيد ساپروس فانس الرئيس المشارك للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقاً أعطي الكلمة الآن للسيد فانس. السيد فانس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن في ظل الظروف الخطيرة السائدة في البوسنة والهرسك.

يرحب الرئيس المشاركون بإجراءات المجلس السريعة التي اعتمد بموجبها ليلة أمس القرار الذي يطالب بأن تعامل سيربرينتشا والمناطق المجاورة لها كمناطق آمنة بمنأى عن أي هجوم مسلح أو أعمال عنائية أخرى. إننا نشاطر المجلس إحساسه بالإلحاح الذي يكتنف الموقف ونثني على قراره بالاجتماع الليلة لاتخاذ المزيد من الإجراءات اللازمة لتحقيق الامتثال لقرارات المجلس.

وكما تعلمون، سيدي الرئيس، فقد أجرى اللورد أوين ترتيبات خاصة لكي يحضر المناقشة المقرر إجراؤها يوم الاثنين القادم. غير أن الأحداث تحركت أسرع مما كان متوقعا لذا فلن يتمكن من حضور الاجتماع هذه الليلة. وكان يتمنى أن يكون هنا معكم في هذه اللحظة لأنه يشاطرنا جميعا وبعمق مشاعر الألم إزاء الأحداث المفزعة التي تقع في البوسنة والهرسك.

فيما يتعلق بمشروع القرار المعروض على المجلس اسمحوا لي أن أقول إنني واللورد أوين نشيد بكم بصدق على اتخاذه. وإذا لم تنجح التدابير المتوخاة فيه في تحقيق الأثر المنشود فلا بد من اتخاذ تدابير أخرى أكثر صرامة. ونحن نأمل أن يتخذ المجلس القرار على الفور وأن يرسل هذه الإشارة الواضحة للغاية إلى الطرف الصربي البوسني ومؤيديه ومفادها أن الوقت يمر بسرعة وأن عقارب الساعة تدور وأن المجتمع الدولي لن ينتظر طويلا.

علاوة على ذلك، لا بد من القيام بكل ما هو ممكن لإيصال المساعدة والإغاثة الانسانية إلى المجتمعات الصغيرة التي تعاني في البوسنة والهرسك. فلا يجوز أن يكون هناك أي مبرر لإعاقة الامدادات الانسانية. وإننا نشق بأن هذه المداولات ستسفر عن التزام مجدد بمساعدة الضحايا الأبرياء لهذا الصراع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن النكليزية): أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع

القرار المعروض عليه بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا. وإذا لم أسمع اعتراضا فسأعتبر أن الأمر على هذا النحو.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

قبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء

ببيانات قبل التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اتخذت حكومتي المبادرة اليوم

طالبة عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، وهي الحالة التي تفاقمتم إلى حد كبير خلال الأيام القليلة الماضية.

من ثم فإنني أرحب باستعداد مجلسنا المجتمع هذا المساء للبت في مشروع القرار الذي أعده وفدي وعدد من شركائه في المجلس، والذي يرمي نصه إلى تشديد العقوبات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ونأمل أن يعتمد مشروع القرار في غضون لحظات قليلة. وهو يمثل بالنسبة للمجتمع الدولي الرد الصحيح في الوقت الحسن لمواجهة تحدي سلطات بلغراد والعناصر الصربية التي تؤيدها بصراحة في البوسنة.

لقد تساءل البعض في المجلس لماذا نريد اتخاذ إجراء اليوم ولا ننتظر الوفاء بالوعود التي قطعت في اللحظة الأخيرة. لقد أبدى المجتمع الدولي أقصى قدر من الصبر وحسن النية. وقد شهد مجلسنا الإخلال بالوعود الواحد تلو الآخر. وعندما وافقنا على تأجيل اعتماد مشروع القرار المتعلق بتشديد العقوبات، كنا نأمل أن تستقر الحالة بعض الشيء وأن يحرز التقدم في التفاوض بشأن خطة فانس - أوين. نحن نلاحظ أنه لم يتحقق أي شيء من هذا القبيل؛ بل على العكس تماما - استغل الطرف الصربي هذا التأجيل في السيطرة على سيربرينتشا ورفض خطة السلم في الوقت ذاته. ونحن نعتقد أنه يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ إجراء باستخدام الوسائل المتاحة له الآن، أي ينبغي له أن يصوت مؤيدا لتشديد العقوبات.

إن مشروع القرار، في رأي حكومتي، واجب للظروف الراهنة. فبعد شهور طويلة من رفض

الصربيين التعاون مع المجتمع الدولي وتماطلهم وانتهاكاتهم في الموقع يمثل مشروع القرار الذي يعزز أحكام

القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) العزلة الاقتصادية والمالية الكاملة لصربيا. وبلدي مستعد بالإضافة إلى شركائه في مجموعة الدول الاثنتي عشرة لأن يتخذ خطوات فورية لإنفاذ القرار. وهو مستعد للمساعدة في وضع الضوابط اللازمة ويعمل مع شركائه في الاتحاد الأوروبي الغربي من أجل تقديم المساعدة إلى البلدان الواقعة على نهر الدانوب لمنع مرور جميع السفن المتجهة إلى صربيا.

إننا لا نفرض هذه الجزاءات لمجرد فرضها فمشروع القرار هذا جزء من خطة سياسية شاملة. وإن تأييد مجلسنا لخطة فانس - أوين يرسل إشارة واضحة إلى الصربيين بأن هنا سبيلا آخر غير النزاع مفتوحا أمامهم. وفي هذا الصدد، فإن الجزء جيم من القرار شيء جديد ويجسد رغبتنا في أن نرى عودة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) إلى المجتمع الدولي شريطة أن تحترم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة احتراماً كاملاً.

في الختام، أود أن أكرر ما كان لزاماً علينا أن نقوله عند اتخاذ القرار ٨١٦ (١٩٩٢) الذي ينص على استعمال القوة لكفالة احترام حظر الطيران في البوسنة والهرسك. أمام السلطات الصربية خيار واضح: إما مواجهة المجتمع الدولي أو التعاون والبحث عن حل تفاوضي. وأمامها الآن تسعة أيام فيها تختار السبيل الأخير وتتنادى تنفيذ التدابير التي قررنا اتخاذها.

لقد استمعنا إلى بيانات تهدد باحتمال اشتعال اللهب في دول البلقان بأسرها رداً على قرارات مجلس الأمن. على سلطات بلغراد أن تدرك أن المجتمع الدولي لن يتراجع. وكما أن تصميمنا لم يتوان عند اتخاذ القرار ٨١٦ (١٩٩٢) فإننا لا نستبعد اليوم المضي خطوة أخرى إذا ما لزم الأمر ذلك.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن وفد الاتحاد

الروسي لا يزال يفترض - ولدينا تعليمات واضحة تماما من موسكو في هذا الشأن - بأن اتخاذ مجلس الأمن في هذه المرحلة لقرار بتشديد الجزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في غير وقته تماما.

إننا نؤيد - بطبيعة الحال - جميع الأحكام الواردة في الجزء ألف من مشروع القرار المعروض على المجلس، التي يطلب المجلس بمقتضاها من جميع الجوانب أن تتوصل إلى حل سلمي سريع. ونحن نرى أنه من المهم أن نتيج لأطراف الصراع إمكانية التوصل إلى اتفاق - عن طريق الوساطة الدولية - على أساس خطة فانس - أوين، وإكمال المفاوضات المكثفة في هذا الشأن والجارية في الوقت الراهن.

في الوقت نفسه، أود أن أذكر الجميع بأن رئيس الاتحاد الروسي، بوريس يلتسين حذر يوم ٩ آذار/مارس من أن أي طرف لا يتوصل إلى اتفاق سيتحمل المسؤولية عن سفك الدماء بكل ما يحمله من نتائج بما في ذلك إمكانية إصدار قرارات جديدة من مجلس الأمن.

وبالنسبة لنا، من الواضح تماما أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يوفر فرصة واحدة أخيرة، ينبغي أن يستغلها أساسا الجانب الصربي - للتوصل إلى اتفاق واقعي وذلك، وهذا غني عن البيان، بمراعاة وقف لإطلاق النار والامتناع عن القيام بأية أعمال يمكن اعتبارها "تطهيرا إثنيا". ويرى الوفد الروسي أن أكثر النهج معقولة لهذا الموضوع هو مراعاة الاتفاق الذي توصل إليه من قبل في مجلس الأمن بتأجيل التصويت على مشروع القرار هذا الخاص بالجزاءات حتى ٢٦ نيسان/أبريل. إلا أنه لما كانت غالبية أعضاء مجلس الأمن تصر على التصويت الفوري، الآن، اليوم - رغم أن الأسباب الداعية لذلك لم تطرح بطريقة مقنعة حقا - رأينا أنه من الممكن ألا نعوق إصدار هذا القرار، نظرا لأنه لن يكون ساري المفعول إلا بعد تسعة أيام من تاريخ إصداره، وذلك، بطبيعة الحال، ما لم يوضع اتفاق بشأن، خطة فانس - أوين. إلا أننا تساورنا شكوك جادة بشأن النتائج السلبية الممكنة لهذا النوع من التسرع الذي نبدية اليوم.

وفي ضوء ما قلته، سيمتنع الوفد الروسي عن التصويت على مشروع القرار المعروض على المجلس.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الوفد البرازيلي مستعد

للتصويت مؤيدا مشروع القرار المعروض الآن على مجلس الأمن والذي يشمل مسائل معقدة عديدة - بعضها ١١ طبيعة لم يسبق لها مثيل. ومن المهم أن نؤكد أن مشروع القرار هذا يقدم ثلاثة جوانب أساسية.

الجانب الأول هو تأييد مجلس الأمن لخطة السلام التي صاغها بعناية الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا، الوزير فاضس واللورد أوين اللذان نقدم إليهما تحية خالصة. إننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يؤيد دائما اللجوء إلى الوسائل السلمية للتفاوضية واستنفادها لتسوية النزاعات. إن خطة فاضس - أوين لا تزال في مجموعها البديل الوحيد وأفضل فرصة للوصول إلى حل دائم للصراع الدائر في البوسنة والهرسك. إن تلك الخطة تستحق دعم مجلس الأمن الكامل.

الجانب الثاني يشير إلى تعزيز التدابير المفروضة بواسطة قرارات سابقة. لقد ظلت البرازيل ترى كمسألة مبدأ أن العمل بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ينبغي عدم القيام به إلا في الظروف الصعبة. وفي هذه الحالة، نحن نواجه تدهورا خطيرا للحالة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك بوجه خاص المأساة الانسانية الواقعة في تلك الدولة العضو. وهذه المأساة الانسانية التي لا تحتل هي التي تبرر اللجوء الاستثنائي إلى هذا العمل. إننا ندرك أن التدابير التي نحن بصدد الموافقة عليها تنطوي في حالات كثيرة على اعتبارات معقدة ذات طابع قانوني واقتصادي ومالي وإداري. وبينما بعض تلك التدابير قد يكون منفعلا فعلا، قد يتطلب البعض الآخر إصدار تشريعات وطنية تنفيذية ضرورية. وستتخذ حكومة البرازيل كل الخطوات الضرورية لاتخاذ تلك التشريعات في أقرب وقت ممكن. ونحن نعلم أن الأحكام المحددة الواردة في الفقرة ٢٩ من مشروع القرار، وهي تشير إلى المياه الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لها طبيعة استثنائية، تتصل بشكل محدد بالحالة محل نظر مجلس الأمن، ولا يمكن اعتبارها سابقة تغير أو تمس بأي حال من الأحوال نظام حقوق الدول الساحلية في هذه المياه الإقليمية، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ الخاصة بقانون البحار وقواعد القانون الدولي الأخرى ذات الصلة. أخيرا، أود أن أشير إلى أن وفد بلادي يعلق أهمية على الجانب الثالث - أي أحكام الجزء جيم من مشروع القرار - التي توضح أن التدابير الاستثنائية الواردة في الجزء باء ليست تدابير غير قابلة للإلغاء. ومن المأمول أن تؤدي في الواقع وعاجلا إلى تهيئة الظروف التي تسمح باللجوء إلى آليات الاستعراض لمنصوص عليها في الفقرة ٢١ من مشروع القرار.

السيد جيسس (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن وفد بلادي، أود

أن أعرب عن شعورنا بالأسى العميق وعن عازننا القلبية بمناسبة رحيل الرئيس أوزال رئيس تركيا. في مناسبات عديدة أتحت لبلادي الفرصة في مجلس الأمن للإعراب عن شعورها بالاحباط نتيجة الحرب المدمرة في البوسنة والهرسك.

لقد ظل العالم لفترة طويلة يشهد واحدا من أكثر الصراعات المسلحة مأساوية ووحشية في التاريخ الحديث. إن الكراهية العميقة الجذور التي أشعلت هذا الصراع، والطمع المطلق العنان للاستيلاء على الأراضي بالقوة باستخدام جميع الوسائل - ابتداء من القتل إلى "التطهير الاثني" - لا يزالان يهزان الضمير الدولي ويشيران موجة من السخط العالمي.

لقد ذهبت النداءات التي وجهتها جميع الدوائر بوقف الحرب أدراج الرياح. ولا تزال قرارات عديدة أصدرها هذا المجلس لإنهاء هذا الصراع والأعمال الوحشية بحاجة إلى العمل بها واحترامها. وانتهك وقف إطلاق النار المرة تلو المرة.

وفي مواجهة هذا الوضع، صوتنا في العام الماضي مؤيدين للقرار ٧٢٤ (١٩٩٢) قرار الجزاءات، باعتباره وسيلة للمساعدة على وقف الحرب. إن التدابير التي ننظر فيها اليوم لها نفس الهدف - وهو المساعدة على وقف الحرب. والمجلس، باتخاذ هذه التدابير، يرمى إلى كفالة الامتثال التام لتلك الجزاءات حتى تؤدي دورا إيجابيا في الوصول بالحرب الوحشية إلى نهاية تناوضية.

لقد حان الوقت لأن تنهي هذه الحرب ويتوصل إلى حل تناوضي.

إن بلادي ترى أن التسوية السلمية التي وضعها الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا هي أفضل الفرص لسلام دائم في البوسنة والهرسك. لعلها ليست الخطة المثالية، لكنها في ظل الظروف الراهنة هي الخطة الواقعية الوحيدة التي تراعى فيها مصالح الأطراف البوسنية الثلاثة.

إننا نثني على الطرفين البوسنيين اللذين وقعا على خطة السلام هذه ونناشد البوسنيين الصرب أن يحدوا نفس الحذو باسم السلام.

السيد يانيز - بارنويو (أسبانيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : على غرار الوفود الأخرى،

يتشاطر وفدي مشاعر التعازي القلبية التي أعربتم عنها، سيدي الرئيس، باسمنا جميعا بمناسبة الوفاة المفاجئة لرئيس جمهورية تركيا، السيد أوزال.

إن الحرب الغزبية التي تدور رحاها منذ أكثر من عام في البوسنة والهرسك، بآثارها المدمرة على تلك الجمهورية، تشكل مصدر قلق عميق لأسبانيا، لقد بذلت بلادي كل ما هو ممكن للتخفيف من معاناة السكان المدنيين في البوسنة والهرسك، وهم الضحايا الرئيسيون لهذا الصراع القاسي، وأسهمت بكتيبة مشاة في قوة الأمم المتحدة للحماية، لحماية قوافل الإغاثة الإنسانية التي نظمها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. إلا أنه لم يعد يكفي مجرد تلبية الاحتياجات الإنسانية. فمن الضروري وضع حد لهذه الحرب. وبلوغا لهذه الغاية تعتقد الحكومة الأسبانية أن خطة السلم التي اقترحها الرئيس المشارك للجنة التوجيهية التابعة لمؤتمر السلم الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا تمثل البديل العادل والصالح الوحيد لتحقيق سلام مستقر ودائم في البوسنة والهرسك. وهنا أود أن أحيي وجود الوزير فانس الذي أثبت لنا مرة أخرى مدى وضوح تفكيره. وهذا ما جعل الحكومة الأسبانية تدافع عن خطة فانس - أوين التي يتعين أن يؤيدها مجلس الأمن بقوة ودون لبس أو مزيد من التأخير.

وفي لفتة نشيد بشجاعتها، أيدت حكومة البوسنة والهرسك أخيرا خطة السلم، كما أيدتها الطرف الكرواتي البوسني، إلا أن صرب البوسنة، للأسف، لم يتخلوا عن رفضهم العنيد لجوانب أساسية في الخطة، وواصلوا اللجوء إلى القوة لتحقيق مآربهم العسكرية والسياسية.

وقد أعربت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء بوضوح في مناسبات عديدة، ومؤخرا في البيان المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣، عن رأيها بأن:

"عدم قبول خطة السلم سيقرب عليه أخطر العواقب وسيؤدي إلى فرض عزلة كاملة على صربيا والجبل الأسود، على المستوى الدولي."

واقناعا منا بأن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق هذه الغاية، وبوصفنا أعضاء في المجموعة الأوروبية، ساعدنا على وضع سلسلة من التدابير من أجل التصدي للحالة الراهنة في إطار المسؤولية الملقاة على عاتق مجلس الأمن. والواقع أن مشروع القرار المطروح على المجلس اليوم، بالإضافة إلى أنه يقر خطة فانس وأوين، يعزز نظام الجزاءات الساري حاليا. وهو يتضمن عناصر أساسية لخطة أعدتها المجموعة الأوروبية، بغية زيادة فعالية الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وفي الوقت ذاته يفتح الباب أمام احتمالات أخرى إذا حدث تغيير جذري في موقف الصرب البوسنيين.

لقد شارك وفدي بنشاط في صياغة مشروع القرار هذا الذي شاركت أسبانيا في تقديمه، وهو يود أن يوجه الانتباه الى ما له من أهمية سياسية كبيرة. فباعتماده سيوجه مجلس الأمن رسالة واضحة وقوية الى صرب البوسنة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لكي يتخلوا بصفة نهائية عن لغة القوة ويقبلوا اليد الممدودة اليهم من المجتمع الدولي، وإلا فسيكون عليهم أن يواجهوا النتائج الخطيرة المترتبة على تماديهم في موقفهم المتمنت الحالي.

والواقع أنه إذا قبل الصرب البوسنيون خطة السلم ونفذوها بالكامل وبحسن نية، فذلك سيجعل من الممكن التخفيف تدريجيا من الضغط المفروض عليهم وعلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويمهد الطريق لإعادة النظر في الجزاءات ورفعها في النهاية. وعلى العكس، إذا لم يكف صرب البوسنة عن سياستهم الحالية، سيظلون هم وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية معزولين عن بقية المجتمع الدولي، وسيعانون من الآثار الكاملة للجزاءات التي فرضها المجلس.

لقد أرجأ مجلس الأمن اعتماد مشروع القرار هذا لإعطاء الصرب البوسنيين فرصة أخرى لوقف هجماتهم، وفي الوقت ذاته لإعطاء فسحة من الوقت لمضاعفة الجهود لإقناع الجانب الصربي بضرورة المصادقة على خطة فانس - أوين. وهنا نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي اضطلعت بها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتحقيق هذا الهدف. وللأسف فإن هذا لم يحدث. بل على العكس من ذلك، فقد استغل الصرب البوسنيون الوقت الذي انتقضى منذ تأجيل التصويت، في مواصلة بل وتصعيد ضغوطهم العسكرية على سراييفو وعلى شرق البوسنة، وبصفة خاصة على أهالي سربرينيتشا الذين وقعوا ضحية تعسة لهجمات شرسة.

إن الطرف الصربي لم يحرز في الواقع أي تقدم صوب التوقيع على خطة فانس - أوين، كما أننا، للأسف، لم نر حتى الآن أي بادرة تعطينا الأمل في حدوث أية تطورات إيجابية في هذا الاتجاه. إن الوقت الذي سمح به المجلس كلفتة تدم عن حسن النية استعمل في الحقيقة لخلق أمر واقع على الطبيعة، وهذا يتعارض تعارضا مباشرا مع الأهداف التي سعى المجتمع الدولي الى تحقيقها كما تجسدت في خطة فانس - أوين.

إزاء هذا الوضع خلصت حكومتي الى أن، مشروع القرار المعروض علينا يجب أن يطرح للتصويت دون مزيد من الإبطاء. ونثق بأنه باعتماد مشروع القرار هذا سينهم قادة الصرب في النهاية أن قبول حسن نية المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، هو السبيل الوحيد لوضع حد لدوامة المعاناة والتدمير التي تجتاح البوسنة والهرسك، وتهدد المنطقة بأسرها.

السيد أوبراين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجتمع مجلس الأمن اليوم، أساساً، لأن كل نداءاته السابقة للصرع البوسنيين لاختيار طريق السلام لم يستجب لها، وتأسف نيوزيلندا لذلك أشد الأسف. إن الطريقة التي أعرض بها صرب البوسنة عن خطة سلم رئيسي مؤتمر جنيف مؤسفة للغاية، وتتطلب رداً من هذا المجلس.

في الأسابيع التي انقضت منذ ترك وفد صرب البوسنة عملية المفاوضات في نيويورك استمر نمط العدوان والهجوم الوحشي دون هوادة. أما أعمال القتال المتواصلة التي تخللتها عمليات مشكوك فيها لوقف إطلاق النار فهي مستهجنة بكل المعايير الإنسانية. وقد نكثت عهود كثيرة وتجاهلت التزامات عديدة.

ان تصميم المجلس على الرد على انتهاك مقرراته وقراراته يستخف به المشاركون في هذا الوضع المحزن القائم، وان القرار الذي سنتخذه هذا المساء ينبغي أن يساعد على تصحيح سوء الفهم هذا. ويمثل مشروع القرار الذي نحن على وشك التصويت عليه تعزيزا لدعم المجلس لخطة فانس - أوين. وأود، شأني شأن زميلي من اسبانيا، ان اشيد بالرئيسين المشاركين، وبصورة خاصة بالوزير فانس، الذي سيترك منصبه في نهاية هذا الشهر. ان اسهامه لن ينسي.

ان مشروع القرار الذي نحن على وشك التصويت عليه لابد أن يوصل الرسالة بأن المفاوضات السلمية هي، ولا بد ان تكون، سبيل التقدم، ويجب ايصال هذه الرسالة مرارا وتكرارا. وستصوت نيوزيلندا لصالح مشروع القرار وستتخذ التدابير الضرورية لتنفيذه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/25558، بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا.

اجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون : اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان

المعارضون : لا أحد

الممتنعون : الاتحاد الروسي، الصين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٣ صوتا مؤيدا، مقابل لاشيء، مع امتناع وفدين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار، بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا، باعتباره القرار ٨٢٠ (١٩٩٢).

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي ان يضيف تأييده القوي للقرار الذي اتخذه مجلس الأمن للتو والذي يرمي الى تشديد العقوبات الاقتصادية والحظر التجاري بشكل محدد على صربيا والجبل الأسود. فهو يمثل في احكامه واتساعه ولهجة تعبيرها واضحا عن العزم الراسخ للمجتمع الدولي وعن وحدته على ايجاد نهاية سريعة لهذا الفصل المريع من التاريخ المعاصر وعن

توقعه الى ذلك. ويمكن تحقيق ذلك بمجرد اضافة توقيعين الى خطة فانس - أوين للسلام، الأمر الذي يطلبه العالم فعليا من الصرب.

وربما يعلن القرار وقف المفاوضات اللانهائية لها والمطولة والقائمة على حسن النية في الماضي، وهي المفاوضات التي حولت عادة الى آلية لمحاولة اجراء تغييرات انفرادية في عناصر الوضع الكامنة. وبالتحديد فترة زمنية دقيقة مدتها تسعة أيام ليرد الصربيون خلالها، فانه لا يترك أدنى شك فيما ينبغي أن يكون عليه هذا الرد.

ان القرار يقر مرة اخرى بمصدر تعنت الصرب البوسنيين، أي قيادة صربيا والجبل الأسود. ونحن نرى أنه لولا توفير الطاقة البشرية والمون والمعدات اللوجستية والعسكرية لوقع الصربيون منذ زمن طويل على خطة فانس - أوين ونفذوها. وبالتالي، فان أنياب هذا القرار موجهة ضد الصرب والجبل الأسود. ان العواقب التي ستحملها يوغوسلافيا بمقتضى القرار الذي اتخذته المجلس للتو هي أشد العواقب المتخذة حتى الآن وقد تؤدي الى عزل ذلك البلد بالكامل اقتصاديا وماليا وتجاريا عن بقية العالم والى اعاقة تنقل الناس بسهولة. وان القرار، اذ يحظر الشحنات العابرة من السلع عن طريق يوغوسلافيا، ونقل البضائع عبر نهر الدانوب وحجز جميع الطائرات اليوغوسلافية والمعدات الدارجة والشاحنات، سيجعل بالتأكيد الأنشطة الاقتصادية متوقفة توقفا تاما تقريبا. وان تجميد الممتلكات المالية الدولية ليوغوسلافيا سيجعل زعماء ذلك البلد يدركون، على الأقل، ان العالم جاد بالفعل الآن. وقد تكون لديهم قليل من الأوهام ازاء تصميم المجلس على اعادة السلم الى البوسنة. ونأمل الا يستمروا في الاعتقاد بان الاحداث في الاجزاء الاخرى من العالم ستضافر بطريقة ما لتحميمهم من مجرى العدالة المحتومة، والا تؤدي بهم هذه الأحداث الى ارتكاب خطأ جسيم في الحسابات أو الاستهانة بحسم المجلس.

واذا رفض الصرب التوقيع على الخطة، فلن يستطيعوا عندئذ ان يحققوا أهدافهم الا بالعودة الى سياستهم اللانسانية القائمة على "التطهير العرقي" وزيادة جرائمهم ضد البشرية: مراكز الاعتقال، القصف الثقيل للمراكز السكانية، على نحو ما نشهده حاليا في سريبرينيتشا؛ حرمان المعانين من المعونة الانسانية. ومن غير المتصور ان تخالجهم أية اوهام حول ردة الفعل العالمية التي من المؤكد تقريبا ان تكون عنيفة بسبب العودة الى ذلك الوضع الشائن.

وعلى أقل تقدير، وبالإضافة الى القيود الواردة في القرار الحالي - التي من المؤكد انها ستلحق المزيد من الضرر بالاقتصاد اليوغوسلافي - وعلاوة على تنفيذ حظر الطيران الذي اقر مؤخرا، سيتعين معالجة عدم توازن السلاح بين المتحاربين والتدابير اللازمة لضمان ايصال المعونة الانسانية بجميع الوسائل الضرورية. ومن شأن ذلك أن يمثل خطأ جسيما لتقدير الصربيين لنوايا المجلس، مما يؤدي الى زيادة الضرر ويعيق قبولهم في النهاية في مجتمع الأمم. ان العدوان السافر لا يمكن ان يسمح له بالنجاح.

وفي الحقيقة ان الأبعاد السياسية المستقبلية العريضة للبوسنة تقرر بالمثل، كما يشهد على ذلك توقيع الصربيين أنفسهم على المبادئ الدستورية التسعة. فهي ستكون دولة واحدة مستقلة، وفي هذه المرحلة، لن يتم السماح ببذل الجهود الرامية الى تغيير هذه الحقيقة او حدود البلاد انفراديا بقوة السلاح والعمل ضد البشرية. ان هذا الجانب من الحالة يجعل القتل والمعاناة أمرا مؤسفا.

لقد حان الوقت ليعرف الصرب ان الاحداث في الاجزاء الاخرى من العالم لا يرجح ان تتضافر، كما قلت من قبل، لتحميمهم من مجرى العدالة المحتومة. ان التحدي الصربي العلني استرعى انتباه العالم، وخصوصا في ضوء الاساليب البغيضة التي يستخدمونها لتحقيق اغراضهم. فقد اثار مسائل اخلاقية عميقة وهامة سيترتب عليها آثار بعيدة وخطيرة على العالم ونحن ندخل عصر ما بعد الحرب الباردة، الذي يتسم بالتومية المتطرفة، ولا يمكن لأي جهد لاضفاء صبغة أقل اخلاقية على هذا الموضوع ان يخفي هذه الحقيقة. فالعداوة التاريخية، مهما كانت عميقة، لا يمكن ان يقبلها المجتمع الدولي بوصفها مبررا لسلوك يتعارض مع المعايير الانسانية الدولية. واذا أردنا ان ننهض بهذا المبرر في البوسنة، فينبغي ان يكون ذلك بطريقة تسمح لكلا الجانبين بالدفاع عن بقائه. وعدم سماحنا بذلك قد تكون له عواقب أكثر دواما بالنسبة لنا من عواقب ميلنا عن أن نهب بقوة لمساعدة ضحايا العدوان.

ولهذا السبب ولأسباب أخرى، فان وفد بلادي، اذ يؤيد هذا القرار، لديه قليل من الاوهام بانه سيكون له أثر يكفي لتصحيح الوضع المتدهور بسرعة في الوقت الحسن وبطريقة ذات مغزي. ان زيادة ثمن العدوان عن طريق عزل يوغوسلافيا والصرب البوسنيين والسماح للحكومة البوسنية بالحصول على وسائل الدفاع عن نفسها تتيح بوضوح أفضل أمل في الخروج من هذه المعضلة الاخلاقية.

السير دينيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن أصل هذا القرار

يمكن في عملية فانس - أوين للسلم، وأود أن أبدأ ببيان بالإشادة بالعمل الذي قام به الرئيس المشاركان عبر الأشهر القليلة الماضية، وأن أشيد بصفة خاصة بالوزير فانس الذي سيتوقف عن القيام بمهمته الآن، ولكنه يفعل ذلك بعد أن أسهم إسهاما هائلا في مهمة من أعسر المهام التي واجهت دبلوماسيا في التاريخ الحديث على الإطلاق.

لقد كان يوم ٢٥ آذار/مارس يوما حاسما في عملية فانس - أوين للسلم. ولقد كان اليوم الذي وقعت فيه حكومة البوسنة والهرسك على سلسلة معتدة من الاتفاقات، كما فعل ذلك أيضا الزعماء البوسنيون الكرواتيون. ولقد كان هناك في ذلك الحين، في نهاية المطاف، وفي خضم هذه القصة الفظيعة المملوكة بالدماء، فرصة لإحلال السلام. ولقد كانت حكومتي مصممة على اغتنام هذه الفرصة، ومنذ صباح يوم ٢٥ آذار/مارس عملنا مع الآخرين، وعن كثب شديد مع الدول الأعضاء الزميلة لنا في المجموعة الأوروبية الموجودة في مجلس الأمن، والولايات المتحدة ومجموعة عدم الانحياز، بخصوص هذا القرار الذي يرمي إلى ثلاثة أهداف. الهدف الأول هو وضع ثقل المجلس بثبات وراء عملية السلم للرئيسين المشاركين وإفهام البوسنيين الصرب أن التوقيع على هذه الوثائق يمثل السبيل الوحيد لضمان مستقبلهم بصفتهم مجموعة متميزة ضمن جمهورية البوسنة والهرسك. والهدف الثاني جعل البوسنيين الصرب وحمايتهم في بلغراد يلمسون فعليا عواقب رفضهم، في شكل جزاءات مشددة وعزلة كاملة. والهدف الثالث هو إظهار أن قبول وتنفيذ عملية السلم والخطة، ووقف جميع الهجمات العسكرية، ستعود بالنفع على جميع الصربيين، الموجودين في البوسنة وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على حد سواء، في شكل رفع تدريجي للجزاءات وإعادة إدماج في الأسرة الدولية والأوروبية.

هذه هي الرسائل التي يهدف هذا القرار إلى توجيهها. ونأمل أن تلقى صداها، وآمل أن تتخذ خطوات حاسمة في الأيام التسعة المقبلة في عملية السلم وعلى الطبيعة.

لقد كانت الأسابيع الثلاثة الأخيرة فترة مأساوية ومقلقة قلعا عميقا. فلقد واصل البوسنيون الصرب سياستهم القائمة على مواصلة المحادثات والحرب في آن معا. لقد كانت المحادثات غامضة ومضللة، محاولة للقيام بأي شيء ماعدا قبول عمليتي فانس - أوين للسلم. وكان اغتصاب الأراضي واضحا وضوح الشمس وتمثل في تضيق الخناق حول سربرينيتشا، وبلغ ذروته هذا الأسبوع في القصف الإجرامي للمدنيين، مما أدى إلى مقتل العديد من النساء والأطفال. إن هذه العملية يجب أن تتوقف، ولا يمكن تبريرها بأي قدر كان من التناوى في القضايا السلوكية والضميرية.

ولكن أود أن أختتم ببياتي بملاحظة تنم عن الأمل. هناك في هذا القرار أساس لمستقبل أفضل لجميع شعوب يوغوسلافيا سابقا. ولكن هذا يتطلب الكف الأكيد عن الهجمات العسكرية من جانب البوسنيين الصرب، ويتطلب قبولاً واضحاً لا لبس فيها لخطة فانس - أوين للسلم. ولكن إذا لم يعر صرب البوسنة والسلطات في بلغراد التفاتاً لهذه الفرصة، فيجب عليهم ألا يلوموا إلا أنفسهم.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنضم الولايات المتحدة الى الأعضاء الآخرين في المجلس في إدانة أعمال الصرب البوسنيين أثناء هذا الأسبوع الأخير، وبصفة عامة، طوال عدوانهم الذي جرى بغير استفزاز، بأشد ما يمكن من عبارات الإدانة.

إن مجموعة الجزاءات الشاملة هذه وسيلة لإفهام قادة صرب البوسنة وحلفائهم في صربيا والجبل الأسود، أنهم وشعبهم لابد أن يدفعوا ثمن سياساتهم الوحشية و "تطهيرهم الإثني". وسنواصل العمل مع جميع الحكومات من أجل إنفاذ الجزاءات الاقتصادية والتأكيد على استنكارنا لهذه الفظائع.

إن هذا القرار الذي سيبدأ سريانه في ٢٦ نيسان/أبريل، كما كان مخططاً في الأصل، يعطي صرب البوسنة وقتاً للتوقيع على الاتفاق. وهذا الصراع حافل بالآسي من البداية، ولكننا نشعر بالانزعاج الشديد إزاء الموت والتدمير اللذين ألحقتهما قوات صرب البوسنة بسكان سربرينيتشا في الأسابيع الأخيرة. ولقد حذرنا صرب البوسنة مرارا، وكان آخرها الإجراء الذي اتخذته المجلس بالأمس، من أنه لا يمكن السكوت عن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية. وسنواصل تلمس السبل لكي نؤكد لصرب البوسنة العقاقب الطويلة الأجل لأعمالهم.

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشارك وفدي رئيس المجلس فيما أعرب عنه في بيانه بمناسبة وفاة الرئيس التركي تورغوت أوزال. ونود أن نعبر عن تعازينا لأسرته ولشعب ذلك البلد الصديق.

ما برح العالم يشهد بهلع سياسة "التطهير الإثني" التي يمارسها زعماء الصرب والتي تجاوزت سياسة الإبادة الإثنية، أو ما كان يسميه النازيون "Endlosung": أي "الحل النهائي". ومع ذلك يبدو أن المجتمع الدولي لم يع بعد تماما العقاقب المستقبلية للأعمال الوحشية التي ترتكب في وسط أوروبا "ماستريخت"، وهي العقاقب التي لا تقتصر على المجال العسكري، ولكنها تمتد أيضا فتشمل الأبعاد الأخلاقية والمعنوية. وحقيقة الأمر أنه قد أرسيت سابقة بالغة الخطورة، وهي سابقة بسبب التكلفة الطقينة للجزاءات الدولية، يمكن تقليدها في أوروبا وفي مناطق أخرى.

لا ينسى العالم أنه منذ عام ونصف العام، عندما بدأ زعماء الصرب بتدمير مدينة دوبروفنيك التاريخية، كان الوقت مناسباً لاتخاذ موقف حازم. ولكن رد الفعل المتردد للمجتمع الدولي قد تم استغلاله؛ فمن دوبروفنيك استمروا الى فوكوفار، ولم يتوقفوا حتى الآن، مواصلين تدمير سريبرينيتشا واخضاعها بالكامل.

تفجع التجربة القادة الصربيين بأنهم مهما فعلوا، فإن أحداً لن يمسمهم بسوء. فخلط الاسطورة بالتاريخ قد يوحى لهم بأنه لا يمكن قهرهم، وهذا غير حقيقي، ولكنه يكفي لصد أقوى الجيوش في العالم. إن تدمير المدن وذبح المدنيين وإرهاب الأطفال والنساء والشيوخ، ليست أعمالاً تدل على شجاعة عسكرية. ليس هذا من الشجاعة في شيء، ولكن الاستغلال غير العادي لامتلاك الطائرات والمدفعية والدبابات واستخدامها ضد السكان العزل الذين لا يمتلكون مثل هذه الموارد هو الذي سمح لهم برسم خريطة بالدم والنار، خريطة مختلفة عن خريطة الرئيسين المشاركين الموقرين سايروس فانس وديفيد أوين. وإن النظام العالمي الجديد لا يمكن أن يقوم على "التطهير الإثني" وعلى الإبادة الجماعية، ومن غير المقبول السماح على نحو من الانحاء بحدوث هذه الصناعات.

وطوال الصراع كان تأييد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سابقاً (صربيا والجبل الأسود) واضحاً جلياً، مما ألحق أضراراً مادية وبشرية فادحة بشعب وتراث جمهورية البوسنة والهرسك. ويعتبر بلدي أن قبول اتفاقات السلام المقترحة هو وحده الذي يتيح للمجتمع الدولي اليوم فرصة لتحسين الحالة، كما أوضح الأمين العام في تقريره (S/25479)

إن القرار الذي اتخذناه توا يرمي الى ممارسة الضغط لإرساء السلم. ولكن مادام مجلس الأمن لا يتصرف ليفرض رقابة دولية حقيقية وفعالة على الأسلحة الثقيلة التي يملكها الصرب وحدهم، فلن يتحقق أي شيء يذكر عن طريق الجزاءات الاقتصادية التي يظهر تأثيرها بعد وقت طويل؛ والوقت من ذهب الآن بالنسبة للضحايا المحاصرين في سريبرينيتشا وسراييفو. ومن نفس المنطلق، نعتقد أن من الأساسي أن نحبط الوهم بأن الحرب والإبادة الجماعية اللتين ترتكبان دون عقاب هما وسيلتان مشروعتان للتدليل على حق تقرير المصير، وأن نبتز أي زعم بأن الروابط الإثنية أو الثقافية أو الدينية تعطي الدول الحق في التدخل في الأزمات الداخلية لأي دولة أخرى.

إن اهتمام بلدي بتعزيز منظماتنا والدفاع عن المبادئ التي أسست عليها يطفئ على أي اعتبار آخر وهو الدافع الوحيد الكامن وراء التصريحات التي ما برحنا تصدرها في مجلس الأمن منذ بداية هذا الصراع.

إن الحكم الذي صدر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ ٨ نيسان/أبريل يشير بشكل ضمني الى أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب والجبل الأسود) قد تكون مسؤولة عن ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية. إنها لمسؤولية خطيرة. وإذا ثبت وجود إهمال - أو تفاؤل وهو أسوأ - فإن جمهورية يوغوسلافيا السابقة ستكون مسؤولة عن الإبادة الجماعية. إن الإبادة الجماعية هي أسوأ الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، ويجب أن ينهما الجميع على هذا النحو.

ولو أن المجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الأمن غير قادر على التصدي لأوجه القلق التي أعربت عنها بوضوح محكمة العدل الدولية، فإن مصداقية وشرعية النظام الدولي السياسي والقضائي ككل ستتعرضان للخطر الشديد. إن النظام الدولي الجديد لا يمكن أن يقوم على مجلس أمن يعجز عن وقف الإبادة الجماعية.

السيد شين جيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن وفد الصين يتابع بقلق بالغ تطور الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما الصراع في البوسنة والهرسك. ولقد أيدنا دائماً الجهود الدؤوبة التي يبذلها الرئيسان المشاركان من أجل التسوية السياسية للصراع في البوسنة والهرسك ضمن إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وبالتالي، نحث الأطراف المعنية على التوصل الى الاتفاق فوراً على خطة السلم التي قدمها الرئيسان المشاركان عن طريق المشاورات والمفاوضات حتى نعهد الطريق لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار في البوسنة والهرسك.

إن القرار الذي اعتمد للتو يثني على الجهود المتواصلة التي يبذلها الرئيسان المشاركان في مفاوضات السلم، ويؤكد مجدداً ضرورة التوصل الى سلم دائم مقبول من جانب جميع الأطراف في البوسنة والهرسك، ويؤكد على أهمية كفالة سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. إن هذه العناصر تتفق أساساً وموقفنا المبدئي. ولهذا، نرحب بهذه العناصر الواردة في القرار ونؤيدها.

وفي الوقت نفسه نود الإشارة الى أنه انطلاقاً من موقفنا الثابت، نجد من الصعب أن نؤيد بعض العناصر الواردة في القرار مثل الاستناد الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، واعتماد تدابير إنفاذ والتفويض في تدابير لتعزيز وتوسيع نطاق نظام الجزاءات الحالي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولقد أثبت التاريخ أنه من المستحيل إيجاد حلول دائمة للصراعات والمنازعات عن طريق ممارسة ضغط خارجي واعتماد إجراءات إنفاذ كالجزاءات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأعمال التي يفاوض فيها القرار لن تؤدي إلى معاناة الشعب في البلد المفروض عليه نظام العقوبات فحسب، بل وستلحق أيضا الضرر الفادح باقتصادات البلدان الثالثة التي تنفذ أحكام الجزاءات هذه. ومن المنظور الطويل المدى، فإن من شأن هذا الأسلوب أن يخلق آثارا سياسية واقتصادية عكسية على المناطق المعنية. وهذا شيء لا يرغب المجتمع الدولي في أن يحدث.

وفي رأينا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل استكشاف جميع الإمكانيات بغية تعزيز مفاوضات السلم على نحو نشط، وتجنب اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يزيد المسألة تعقيدا.

وقد لاحظنا أن هناك أيضا بعض العناصر في هذا القرار تتعارض ومبدأ احترام السيادة كما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة.

وحيث أن هذا القرار يتضمن بعض العناصر التي يمكن أن تؤيدها وأخرى لا نستطيع أن نؤيدها، فإن وفد الصين إذن امتنع عن التصويت على القرار الذي اتخذ للتو.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوتُ لصالح القرار وأنا منتبض الصدر. إن حكومتي لا تنظر إلى الجزاءات الاقتصادية نظرة استخفاف إذ ثمة أطراف عديدة بريئة داخل يوغوسلافيا السابقة وخارجها ستعاني نتيجة لهذا القرار، ولكن هذا الثمن ضروري لابد أن تدفعه من أجل السلم والعدالة في جمهورية البوسنة والهرسك.

إن حكومتي ترى أن السلم الدائم في البوسنة والهرسك لا يمكن أن يتحقق إلا إذا ارتكز على اتفاق يتم التوصل إليه عن طريق إجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية. إن أفضل الآمال، بل والأمل الوحيد، يكمن في خطة السلم التي وضعها الرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وأود أن أعرب عن احترامي الشديد وإعجابي الكبير بالرئيسين المشاركين، ولا سيما السيد فانس الذي سيتخلى عن هذه المهمة في المستقبل القريب.

ويؤسفني أسفا عميقا أن الطرف الصربي البوسني لم يوافق على الترتيبات المؤقتة والخريطة المؤقتة التي تشكل جزءا أساسيا من خطة السلم. ويجب على الطرف الصربي البوسني أن يوقف جميع الأعمال العدائية، ولا سيما الهجمات العسكرية ضد سراييفو وسربرنيتسا، وأن يوقع أيضا على الوثيقتين الخاصتين بخطة السلم.

إن حكومتي تطالب صرب البوسنة بأن يفعلوا ذلك دون إبطاء، قبل أن يموت المزيد من الناس عبثا.

السيد إردوس -هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن هنغاريا وجدت نفسها في

موقف صعب نوعا ما عندما طرح للتصويت مشروع القرار الذي اعتمدته مجلس الأمن للتو باعتباره القرار ٨٢٠ (١٩٩٣). أرجو ألا يساء فهمي. فبالنسبة الى بلدي، المسألة ليست موقف تردد أو استرضاء إزاء العدوان الذي لا يزال يحتاج يوغوسلافيا السابقة منذ سنتين تقريبا، ولا هي مسألة الوقوف موقف المتفرج على ما يرتكب من انتهاكات مستمرة وشريرة لقرارات مجلس الأمن، أو مسألة تعزيز المجتمع الدولي بأي حال عن أن يكون قادرا، وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، على التصدي تصديا قاطعا وواضحا للتحديات التي تواجهه. إننا نعتقد أن المسلك الذي أظهرته هنغاريا والمواقف التي اتخذتها بشأن المسألة منذ تفجر الأزمة في يوغوسلافيا السابقة لا تحتاج الى ما يدل عليها.

ومن المؤسف أنه في الفترة الدموية التي مرت مؤخرا، كان علينا أن نعلن مرارا أن المنظمة العالمية والمنظمات الإقليمية والبلدان منفردة لم تتمكن من أن تميز على النحو المناسب وفي الوقت المناسب الأبعاد المحتملة والآثار والمضاعفات الواسعة النطاق التي تترتب على العمليات التي كانت قد بدأت في يوغوسلافيا السابقة. إن تاريخ هذا الصراع يثبت أن المجتمع الدولي قد أضاع عدة فرص فريدة وقيمة لكي يعبئ نفسه منذ البداية، حتى قبل تصعيد المذبحة على نحو وحشي، وأن يجعل من المعلوم، من خلال المواقف التي اتخذها ومن دون شك، أن العالم ليس على استعداد لتحمل موقف نجد فيه أن ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الملزمة والاتفاقات والوثائق التي صدرت عن مؤتمرات دولية رفيعة المستوى يجري تجاهلها والاستهزاء بها على نحو متواصل ومنظم.

وقبل البدء بحصار ساراييفو بفترة طويلة استرعت هنفاريا نظر مجلس الأمن إلى الطبيعة المتفجرة للحالة في البوسنة والهرسك - وهي حالة وصفتها آنذاك بأنها مصدر خطر محتمل ليس فقط على المنطقة ولكن أيضا على السلم والأمن الدوليين. ولهذا دعت هنفاريا إلى اتخاذ إجراءات وقائية كافية في الوقت الواجب من أجل احتواء الصراع في يوغوسلافيا السابقة، وبصفة خاصة من خلال وزع مراقبين للأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك. وبذلك إن هنفاريا تصرفت باعتبارها من أشد الدول تضررا بسبب قربها الجغرافي - من الأزمة في يوغوسلافيا السابقة.

والآن، وفي غياب استجابة دولية صحيحة للأزمة، لم تدهش هنفاريا حقا برؤية تكرار العدوان الفاضح، مع التفسير اللازم، في جمهورية البوسنة والهرسك بهدف الاستيلاء على الأراضي. لقد قيل الكثير مؤخرا في الصحافة وفي هذا المبنى عن هذه الأحداث. ولكننا ببساطة نود الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى جهود دولية لم تكل وجديرة بالثناء، بذلت داخل هيئات مختلفة، وتقدرها تمام التقدير فإن الطريقة التي استجاب بها عالمنا في نهاية القرن العشرين للأزمة في يوغوسلافيا السابقة أو الخطوات التي اتخذها في هذا السياق، لن تشكل في رأينا صفحات مشرقة من صفحات التاريخ الحديث. بل إنها ستخلف إرثا ثقيلا من الدروس للأجيال المقبلة، وصفحات التاريخ هذه ستكون صفحات من الحزن والتدمير والرضا عن الذات والوهن. ويبدو لنا أن من السابق للأوان أن ترد على السؤال عما إذا كان لأحد منا أن يأمل في أن المجتمع الدولي سوف يتمكن من استخلاص النتائج التي يفرضها هذا الدرس الذي علمنا إياه التاريخ.

وبالنسبة لنا إن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم توا كان ولا يزال مأزقا لسبب آخر أيضا. ذلك لأن التجربة قد أثبتت في إزمات أخرى عديدة، أن الجزاءات ليست بالضرورة الحل الصحي الوحيد الذي يمكن أن يواجه التحدي. من خلال جميع الأحداث التي تعاقبت في الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، بات واضحا بصورة متزايدة أن الحظر العام على الأسلحة الذي فرض في خريف ١٩٩١، بالإضافة إلى نظام الجزاءات الاقتصادية الذي اعتمد في ربيع ١٩٩٢ وتم تمديده في الخريف الماضي، لن يؤدي إلى النتائج التي كان يتوقعها المجتمع الدولي بحق. وأسباب ذلك، من جملة أمور أخرى، الأحوال المحددة في يوغوسلافيا السابقة والسمات الخاصة الناجمة عن الموقع الجغرافي للبلاد ووجود ترتيبات محلية منخفضة والطبيعة الهشة لأي نظام للجزاءات.

بسبب ما قلته تواء، فإن هنفاريا في الماضي اتبحت لها الفرصة لأن تذكر مرات عديدة تحفظاتها ومشكلاتها فيما يتعلق بتعزيز نظام الجزاءات. وهذا الرأي كان يرجع بطبيعة الحال إلى حقيقة أن هنفاريا دولة متاخمة ليوغوسلافيا السابقة وأن بلادنا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) يربط بينهما الدانوب، وهو أحد أهم طرق الاتصالات في أوروبا، أخيرا وليس آخرا حقيقة أن فوينودينا وهي إقليم يشكل جزءا من صربيا - تعيش فيها جالية من أصل هنفاري تعدادها نصف مليون نسمة تقريبا ما زالوا يعاون من الآثار المأساوية للصراع الذي شنه دعاة القومية الصربية الكبرى.

وليس في الإمكان أن نستبين بالخسائر الاقتصادية التي ألحقتها الأزمة فعلا بالدول المجاورة ليوغوسلافيا السابقة، بما فيها هنفاريا. وبسبب نظام الجزاءات الذي فرض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، فقد عانى الاقتصاد الهنفاري خسائر بلغت نصف بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. إن تنفيذ القرار الذي اتخذته المجلس اليوم وتعزيز الجزاءات، سوف يؤديان إلى مزيد من الصعوبات الاقتصادية لبلادنا، بالإضافة إلى البلدان المجاورة الأخرى. إن الشروط الأقصى التي وضعت على المرور في الدانوب ستسبب مشكلات أخطر للصناعات الهنفارية من تلك التي تعاني منها حاليا. إن منع أي عبور عمليا عبر الحدود البرية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) سيؤدي إلى آثار مماثلة على قطاعات الاقتصاد الأخرى. وبسبب زيادة إحكام تدابير الجزاءات نتوقع أن يتحول النقل البري للسلع والمنتجات بين الشرق الأوسط وأوروبا الغربية، وهو نقل معروف بكثافته، إلى الحدود بين هنفاريا ورومانيا - وهي حدود ليس لنا دخل في طاقاتها الاستيعابية المحدودة - حيث تسود ظروف سيئة وحيث يمكن أن تتوقع نشوء حالات جديدة معقدة، يصعب التنبؤ بنطاقها.

هذه المشكلات تثير مرة أخرى وبقوة أهمية بحث الآثار الدولية التي تنبع من نظم الجزاءات التي تزداد انتشارا مؤخرا وتثير أيضا موضوع المعالجة المنصفة والصحيحة لهذه الآثار. وبسبب عدم وجود هذه الحلول يجب في الوقت الحاضر أن نواجه التحدي الذي يمثله الموقف الجديد الناشئ عن تعزيز الجزاءات ضد يوغوسلافيا السابقة. ومن المأساوي أن نلاحظ أن القوى القومية التي تطمح إلى تحقيق القصر العرقي والتجانس العرقي تعرض للخطر وتدمر السلع والمواد ليس فقط لمن يعيشون في اليوسنة والهرسك، وهم ينزلون المعاناة والحرمان ليس فقط بالمدينين في صربيا والجبل الأسود، بل إنهم في الوقت نفسه،

يتسببون بأضرار لا حصر لها، وأنهم من خلال وجود مئات الآلاف من اللاجئين الذين أجبروا على النزوح إلى أراضي الدول المجاورة فإنهم يفرضون عبثا إضافيا على بلدان أخرى ليست أطرافا في الصراع. كل هذا يعطي أبعادا أكبر وأشد إحباطا للانتهاكات الصارخة لأبسط معايير القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وهي الانتهاكات التي ترتكب في جمهورية البوسنة والهرسك.

وبالرغم من ذلك كله، فإن منفاريا، كما فعلت في الماضي، ستواصل التنفيذ الكامل لالتزاماتها الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن تصويت وفد بلادنا الإيجابي على القرار ٨٢٠ (١٩٩٢) كان حافزه قبل كل شيء الأهمية الكبرى التي تعلقها على إرسال رسالة واضحة وأكيدة لممثلي القومية الصربية الكبرى، في صربيا وخارجها، الذين يتحملون مسؤولية أساسية عن الصراع في يوغوسلافيا السابقة. وهذا التدبير قد أصبح ضروريا أكثر مما مضى نتيجة القرار الذي اتخذته ما يسمى بالبرلمان الصربي البوسني برفض خطة السلام الخاصة بالبوسنة والهرسك، ونتيجة التطورات المأساوية الأخيرة على الأرض. وينبغي لنا أن نفعل كل ما بوسعنا لضمان أن نصمت أصوات الأسلحة الثقيلة في الأراضي التي يسيطر عليها الصرب، ووقف إمداد القناصة بالذخيرة التي تجعلهم يواصلون أعمال القتل، وأن نضمن عدم قدرة عربات النقل العسكرية على الحركة لأنها تفتقد إلى الوقود. وباختصار، ينبغي لنا أن نفعل كل شيء لكفالة وضع نهاية للأنشطة التي تجري بين إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والمناطق التي يسيطر عليها الصرب في جمهورية البوسنة والهرسك وهي أنشطة تجري انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبذلك لكفالة تعطيل الآلة العسكرية للصرب في البوسنة.

إن ما يزيد من تفسير تصويت هنغاريا تأييدا لقرار اليوم كون أن تدابير العقوبات، بالرغم من طابعها الشامل، لن تؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة حائط برلين جديد بين السكان المدنيين الذين يعيشون على جانبي الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجيرانها. فالاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية والخدمات الانسانية لن تزداد صعوبة. ولن يكون من الضروري تقليل عدد نقاط عبور الحدود التي تخدم حركة مرور الركاب كما أن الأموال العائدة للأفراد لن تتأثر بالتدابير الجديدة.

ومن العناصر الأخرى التي يتعين الترحيب بها في القرار أن قوة الأمم المتحدة للحماية، بنضل قرار سابق للمجلس، سيتسنى لها أخيرا أن تمارس بفعالية المهام المنوطة بها والمتمثلة في الرقابة على الهجرة والجمارك على الحدود الدولية للمناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة في كرواتيا التي ينترض أن تخضع لرقابة قوات الأمم المتحدة إلا أنها تخضع حاليا لسيطرة الصربيين. فعلى سبيل المثال، في إحدى هذه المناطق الخاضعة للحماية على الحدود الهنغارية، أغلق الطرف الصربي نقطة حدود هامة للغاية الهدف منها ضمان حركة السكان المدنيين في المنطقة. وتوقع أيضا على أساس قرار مجلس الأمن هذا أن يكون هناك رصد فعال للملاحاة على طول الجزء الواقع على الدانوب من يوغوسلافيا مما يتيح تعزيز مساعدة المجتمع الدولي لهذه الأنشطة للدول المشاطئة.

في الختام، تعتقد هنغاريا أن قرار مجلس الأمن ٨٧٠ (١٩٩٢) خطوة هامة صوب تسوية الأزمة في يوغوسلافيا سابقا. ولقد صوتنا تأييدا للقرار اقتناعا منا بأن تشديد العقوبات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) يمكن بل ويجب أن يؤدي إلى تقليل الخسائر التي تكبدها التجارة المشروعة في البلدان المجاورة إلى أدنى حد ممكن. كما أننا صوتنا لصالح القرار لأن القرار يؤكد من جديد على سيادة جمهورية البوسنة والهرسك ووحدتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وعدم شرعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة وممارسة "التطهير الإثني" ورفضهما القاطع، وكذلك استعداد المجتمع الدولي لاتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساعدة في تنفيذ خطة السلم في البوسنة والهرسك.

وهذا يعني أيضا أن مجلس الأمن، بالإضافة إلى تنفيذ العقوبات، سيتعين عليه أن يظل يقظا ويواصل باستمرار متابعة التطورات التي تطرأ على الحالة. وسيتعين عليه أيضا أن يتخذ القرارات المناسبة بشأن استعمال أية وسائل أخرى فعالة لإنهاء الصراع وإقرار السلم وتحقيق تسوية عادلة ودائمة. اسمحوا لي أن أختتم بياني بالاستشهاد بما قاله أحد كتاب القرن العشرين الهنغاريين، ساندور

ماراي، الذي طرح السؤال الحرج التالي فيما يتعلق بعصرتنا هذا:

"هل ستكون قوة المنطق والتضامن أقوى من إرهاب الغريزة؟"

نأمل أملا وطيدا أن يتمكن المجتمع الدولي، عن طريق الالتزام، بإعطاء رد مناسب وعاجل لهذه المسألة المثيرة للقلق.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اتخذ المجلس اليوم قرارا جديدا فرض فيه عددا من العقوبات لإقناع الصربيين، بل وإجبارهم إذا ما اقتضى الأمر، أخيرا على الموافقة على الخطة التي وضعها السيد فانس والسيد أوين بعد مفاوضات شاقة وجهود حثيثة تستحق إعجابنا جميعا.

والبوسنة التي عانت ومُزقت أوصالها لم تتردد من جازبها في التوقيع على ذلك الاتفاق الذي لا يحل مشاكلها ولا يحقق العدالة على المعاناة التي مرت بها.

لقد استنكرنا مرارا وتكرارا داخل هذه القاعة العنف والجرائم والرعب الذي ارتكبه الصربيون ضد أشقائهم البوسنيين. وطالما طالبنا بإنهاء الاقتتال و "التطهير الإثني" المروع وطرده المسلمين وكل الجرائم المرتكبة. وردا على نداءاتنا وقراراتنا صعد الصربيون والحكومة المؤيدة لهم أنشطتهم وهاجموا مؤخرا مدينة سيربرينتسا متوجين بذلك عارهم وتحديهم، وضم موتى هذه المدينة إلى الذين سقطوا في سراييفو وأضيف سكانها المشردون إلى أولئك الذين يجوبون أنحاء أوروبا الشرقية.

لقد اعترف الرأي العام العالمي ومحكمة العدل الدولية أخيرا بأن هذه قضية إبادة جماعية، الأمر الذي ما فتئ مجلسنا يكرره منذ عامين. واليوم شعر المجتمع الدولي بأن من الضروري الدخول في مرحلة جديدة وربما فرض العقوبات، التي لا يمكن لأي بلد أن يتجاهلها، أخيرا. بيد أن ما يخشى هو أننا قد نضطر قريبا إلى أن نفعل أكثر من ذلك نظرا للازدراء الذي يواجه به الصربيون أحكامنا وقيمنا.

مع ذلك، فإن الأفكار الجديدة التي اعتنقها مجلسنا لبعض الوقت تسمح لنا بأن نقول بأننا سنتغلب إن عاجلا أو آجلا على الفطرية وروح الشر اللتين واجهتهما كل توصياتنا وقراراتنا حتى الآن. إننا لا نريد من الصربيين إلا أن يستيقظوا أخيرا وأن يتحلوا بالحكمة والواقعية. ونحن نأمل أن يدركوا أنهم، أيا كانت المنفعة التي خرجت بها ضغوطهم العمياء والاجرامية، لن يستطيعوا المضي إلى الأبد في تحدي المجتمع الدولي.

وإنني إذ أقول ذلك أعرب عن الأمل في أن يظل المجتمع الدولي حذرا وألا يتحمل بعد الآن ما لا يحيط. بهذا ستفهم صربيا أن عليها أن تتخلى عن أحلام العظمة والسلطان التي تراودها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لباكستان.

لقد صوت وفدي تأييداً للقرار ٨٢٠ (١٩٩٣) الذي اتخذته المجلس للتو. نحن نعتقد أن هذه مناسبة ملائمة للإشادة بالجهود الرائعة التي بذلها الوزير فانس واللورد أوين الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا. إننا نعرب للوزير فانس بمناسبة تخليه عن منصبه عن امتنان وتمنيات جميع البشر الذين يتدرون السلم ويحترمونه والذين يعيشونه ويعملون من أجله.

على الرغم من أن وفدي يشعر بأن الاجراء الذي اتخذته المجلس اليوم لا يمثل ردا كافيا من جانب المجتمع الدولي حيال المأساة التي تتسم بأبعاد مدمرة في الأجزاء الشرقية من جمهورية البوسنة والهرسك يحدونا الأمل في أن اتخاذ هذا القرار سيرسل إشارة جازمة إلى الصرب البوسنيين بوقف هجماتهم العسكرية المتعمدة وقصف السكان المدنيين الأبرياء وسحب قواتهم من المناطق المحتلة.

إننا ندين انتهاك القانون الانساني الدولي، ولا سيما ممارسة "التطهير الإثني" التي يجريها الطرف الصربي البوسني ونؤكد من جديد أن من يرتكب أعمال الإبادة هذه أو يأمر باتكابها سيكون مسؤولا عنها شخصيا.

إن وفدي ما برج يعلن أن الوقت قد حان لأن يبدي المجتمع الدولي تصميمه الراسخ على إرغام الطرف الصربي البوسني على القبول بخطة فانس - أوين للسلم بأكملها. وفي هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي على مجلس الأمن أن يتخذ تدابير فورية لتعطيل الأسلحة الثقيلة في البوسنة والهرسك ووضعها تحت رقابة دولية فعالة، وينبغي له أن يتخذ تدابير مناسبة لضمان منع امدادات الأسلحة الى الطرف الصربي البوسني؛ وأن يفرض المزيد من التدابير، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية الصارمة، ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

ويرى وفدي أيضا أنه ينبغي اتخاذ اجراءات فورية لرفع الحظر الجزئي على الأسلحة لتمكين المسلمين في البوسنة والهرسك من ممارسة حقهم المتأصل في الدفاع عن النفس، الذي كلّفهم حرمانهم منه الكثير من الأرواح الثمينة والبريئة.

استأنف الآن مهامه كرئيس لمجلس الأمن.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠ من صباح يوم الأحد الموافق ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣